

ملاحظات حول وثيقة الرؤية السياسية لتحالف "وطني"

تهدف هذه الورقة الى تقديم قراءة نقدية لوثيقة الرؤية السياسية لتحالف قوى الحراك المدني والتي أطلق عليها تسمية "تحالف وطني"، التي تم الإعلان عنها في 24 كانون الأول 2017. وهي من خلال طرح التساؤلات تسعى إلى مساعدة قوى الحراك المدني لتقديم رؤية سياسية أكثر وضوحاً وصراحةً، تصوّب بعض الطروحات، تُسلط الضوء على منطلقاتها، وتضع الرؤية في سياق أكثر اتساقاً بالواقع السياسي اللبناني.

1- لم تلحظ الوثيقة تحديداً واضحاً للقوى التي ارتأت اطلاق تحالف "وطني". إنما جاء ذلك بطريقة غير مباشرة في الفقرة المعنونة "الشارع ينتفض" والتي أشارت فيها الى "العديد من حركات التغيير" التي نشأت من ضمن المروحة الواسعة من قوى "الحراك السياسي والمدني" التي التأمّت من خلال مجموعة التحركات المطلوبة الأخيرة. وفي عرضها الموجز "لانتفاضة الشارع"، يظهر جلياً للقارئ كيف (1) خلصت الوثيقة سريعاً الى كفاية القوة الشعبية (باعتبارها كافية) "لإجراء عملية التغيير"، وارتأت بسرعة ومن دون مقارنة سياسية واضحة، وإنما بناءً على تجربة الانتخابات البلدية التي لم يُكتب لها النجاح (لسوء الحظ) والنقابية الأخيرة (نقابة المهندسين)، أن وصول قوى الحراك الى الندوة النيابية قادر على "وقف المسار الانحداري للدولة"؛ وفي ذلك الكثير من المراهقة السياسية، و(2) عقدت نجاح التغيير بتوقّر "الفرصة لتوحيد جهودها (القوة الشعبية)"، تاركةً علامات استفهام كبيرة حول هذه "الفرصة" وكأنها تتوفر من خارج إرادة قوى الحراك!

2- في تحديدها لماهية الدولة المنشودة، عرضت الوثيقة للصفات الأربعة الأساسية والضرورية لاكتمال عناصر الدولة في الكيان اللبناني وهي "المدنية، الديمقراطية، القدرة والعدالة". وهي في تنفيذها لهذه الصفات أغفلت مجموعة من المفاهيم الأساسية والضرورية لقيام الدولة المنشودة. إذ لم تلحظ الوثيقة (1) عقد المواطنة في مدنية الدولة الذي يحكم العلاقات بين الدولة والأفراد وبين الأفراد بعضهم بعضاً؛ (2) حرية المواطن باعتبارها عمود الأساس لقيام دولة مدنية ديمقراطية؛ (3) عناصر الحكم الرشيد باعتباره ينطوي على أسس الدولة المنشودة التي تراعي فصل السلطات لضمان حرية المواطن وحماية العقد الاجتماعي؛ و(4) مقومات القدرة من توفير مختلف وسائل الحماية والدفاع بما فيه السلاح وامتلاكها الحصري له. كما أنها في وصفها، اختزلت الوثيقة وظائف الدولة "القادرة" بتأمين "الخدمات العامة"، "رء المخاطر" و"تأدية حقوق المواطنين" فقط من دون غيرها من وظائف.

3- وقّعت الوثيقة في تحديد تموضع التحالف في "موقع النقيض للقوى السياسية الحالية ومنظومة الحكم القائم في لبنان" ولكنها أخفقت في عرض أوتفنيدها "مسار تدهور الدولة"، فجاءت الفقرة سريعة وغير محسوبة. وانسحب ذلك من خلال اختزال ركائز النظام في نقاط ثلاثة فقط - مع التأكيد على أهميتها. فأغفلت الوثيقة (1) الشق الطائفي للنظام السياسي وركّزت على وجهه الأمني. وهو على أهميته، إنما يأتي لاحقاً للطائفي (على خلاف توصيف الوثيقة للنظام باعتباره سياسي-أمني)، (2) الطابع التوافقي الذي أفقد ديمقراطية النظام الكثير من رونقها، وكتبها فخطف التمثيل السياسي على مدى عقود، محوّلاً إياه الى تمثيل طائفي، ورهن البلد بين أيدي زمرة من السياسيين ممثلي الطوائف وعطل أية امكانية للمراقبة والمحاسبة في سياق التوافق؛ (3) الارتباط بولاءات خارجية باعتبارها مصدر أغلب الأزمات السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ما قبل استقلاله.

4- في توصيفها لكيفية "التعاطي مع المسائل الشائكة"، وقعت الورقة في عدّة ملاحظات، أهمها: (أ) التّصل من واحدة من أهم الوقائع السياسية والأمنية في تاريخ لبنان الحديث، ألا وهي جريمة اغتيال رئيس حكومة لبنان وما تلاها باعتبارها - بحسب أدبيات العلوم السياسية - من نقاط التحوّل الكبرى (turning points/ conjunctures) التي طبعت الواقع السياسي والأمني في البلد، ورسمت ملامح الحركات المعارضة والضاغطة اللاحقة والتي تجلّت بالمظاهرات المليونية وتكلّلت في 26 نيسان 2005 بخروج القوات السورية من لبنان. (ب) الضبابية في الموقف من الانقسام السياسي الذي حكم البلد لأكثر من عقد من الزمن - وما زال - وساهم في تشكّل قوى التغيير، فجاءت مقارنة الوثيقة للانقسام الذي حصل بين فريقي 8 و14 آذار غير مكتملة، مشوبة بالضبابية، إن لم تكن قاصرة ومجحفة. وقد تجلّت الضبابية في:

- عدم وضوح الرؤية حول المسائل الشائكة التي عرضتها الوثيقة وتبني الشعارات العامة للدولة "المدنية، الديمقراطية، القدرة والعدالة" التي لا يختلف حولها اللبنانيين على انقسامهم السياسي (راجع أدبيات حزب الله وقوى 8 آذار وتلك لقوى 14 آذار أو وثائق التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحرّ وبين الأخير وحزب القوات اللبنانية)؛
 - المواردية للتقلّت من اتخاذ موقف واضح وصريح من وجود سلاح خارج كنف الدولة المنشودة قدرتها وعدالتها (إذ لم تتمّ الإشارة البتة إلى سلاح حزب الله)؛
 - مسألة انضمام حزبيين إلى التحالف، على الرغم من حضور بارز لحزبيين مخضرمين كانوا حتى فترة قصيرة من أنشط أعضاء أحزاب السلطة وأكثرهم ديناميكية.
- فكأنما وقعت الوثيقة في فخ التسويات ومراعاة التوافق بين أطرافها، الأمر الذي يُؤخذ أصلاً على أطراف السلطة!

5- لم تُوفّق الوثيقة في معالجة مفاصل أساسية رسمت ملامح الحياة السياسية في البلاد. فلم تتمّ الإشارة إلى اتفاق الطائف الذي أنهى حقبة من تاريخ الجمهورية اللبنانية أو وثيقته، ولا إلى الانسحاب الإسرائيلي من لبنان ولا جريمة اغتيال رئيس حكومة لبنان 2005 وما تلاها من انسحاب القوات السورية من كامل الأراضي اللبنانية عقب الهبة الشعبية العارمة على أثر الاغتيال (والتي شاركت بها القوى المدنية والسياسية على حدّ سواء) ولا القرارات الدولية ذات الصلة. ولا هي وقفت على الدروس المستفادة من تجارب قوى المعارضة أو القوى/ الشخصيات المدنية التي فشلت سابقاً في إحداث خرق في السلطة السياسية على الرغم من ديناميكية الحراك السياسي في البلد. فكأنما جاءت مقارنة الوثيقة من خارج السياق السياسي الضاغط في العقدين الأخيرين.

6- وكما جاءت غير متنسقة بالسياق السياسي العام الذي أسس لها، تبدو الوثيقة أيضاً مبتورة وغير معنية بأي توجه لما بعد الاستحقاق الانتخابي. فهي وثيقة تحالف لخوض الانتخابات النيابية 2018 على اعتباره "محطة للتغيير السلمي والديمقراطي"، وليس تحالف سياسي يُأطر لعمل سياسي مشترك ومبرمج لما بعد الاستحقاق. وبهذا المعنى، يُأخذ على الوثيقة أنها وثيقة تسويات ومصالح انتخابية وليست وثيقة مشروع أو جبهة سياسية واضحة - على النقيض مما يحاول البعض إيهامه للناس (إذ لم تلحظ الوثيقة أي إشارة إلى إمكانية قيام مشروع أو إطار سياسي جامع).

7- يبدو أن أولوية التحالف من خلال هذه الوثيقة هي الدعوة إلى بناء دولة المؤسسات ومحاربة الفساد باعتبارها عنواناً سياسياً جامعاً لمختلف أطراف الحراك المدني ومعياراً لامكانية تحالف مع قوى أخرى. إلا أن مقاربتة السياسية ناقصة وقاصرة إن لم تعالج موضوع السلاح الغير شرعي، إذ كيف لدولة لأن تُبنى وفساد أن يُحارب في ظل وجود سلاح خارج كنف الدولة (المنوي بناؤها)؟ وكيف تستقيم مطالبة التحالف بوضع قانون "انتخاب عادل ومنصف يُحسّن تمثيل الشعب اللبناني" في ظل الدور المتماهي (وإن لم يكن المباشر) للسلاح والمال واستغلال السلطة في مجمل العمليات الانتخابية في البلد.

8- من دون الخوض في أهداف التحالف، إلا أنه لا بدّ من لحظ المروحة الواسعة والفضفاضة من الأهداف التي عدّها التحالف - على عجلة كما هو واضح من الصياغات والمفردات - والتي جاءت بمعظمها على شكل لائحة أمنيات وعناوين عامة عريضة غير محدّدة لا يختلف عليها أحد، حتى أن معظمها يتوافق مع ما تنادي به أو تدّعيه أحزاب السلطة. مما يُحتمّ على أفرقاء التحالف التآني في مدارستها وتوصيفها، تنقيتها وإعادة تأطيرها.

باعتبارها وثيقة "الرؤية السياسية" لتحالف سياسي - مدني تُعلّق عليه آمال كثيرة، يُؤخذ على الوثيقة أنها وثيقة تحالف انتخابي مصلحي أي لا يمكن أن تؤسس (ولم تلحظ تأسيس) لمشروع سياسي وطني تغييري. وقد شابها، في سبيل تأمين التوافق بين أطرافها (الذين يعلنون لوائهم فراداً)، قصور الرؤية، ضعف المعالجة السياسية للقضايا المطروحة والضبابية والمواربة في تحديد المواقف السياسية في ظل نظام سياسي- طائفي توافقي يتحكم بمفاصل البلد. على أمل أن يتداعى القِيمون على التحالف لمعالجة هذه القصور والعمل على تطوير رؤى سياسية بديلة لعبور محطة الانتخابات النيابية هذه إلى مشروع وطني سياسي تغييري جامع.

(15 آذار 2018)

قاسم الصديق

باحث مقيم في كندا

متخصص في السياسات العامة